مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٥٢

الخميس، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيغيو	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	إيطاليا	السيد ألفانو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيدة فالستروم
	الصين	السيد وو هاي تاو
	فرنسا	السيد لوموان
	كازاخستان	السيد عبد الرحمانوف
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بيرت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2017/710)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2017/710)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء والممثلين الموقرين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

ووفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، آيسلندا، البحرين، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيرو، تركيا، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، سلوفاكيا، سلوفينيا، العراق، فنلندا، عمان، قطر، كرواتيا، كمبوديا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، نيجيريا، هنغاريا، هولندا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة A/2017/788، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إثيوبيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، آيسلندا، إيطاليا، البحرين، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيرو، تركيا، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، الدانمرك، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، العراق، عمان، فرنسا، فنلندا، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيجيريا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/710، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد بيرت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أدلي بصوت المملكة المتحدة مؤيدا للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، وأشعر بالامتنان لأعضاء المجلس على تأييدهم بالإجماع للنص الذي قامت بصياغته المملكة المتحدة.

بعد مرور عام على اجتماعنا على هامش الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، وتعهدنا ببذل كل ما في وسعنا لتقديم تنظيم داعش إلى العدالة، فإن هذا القرار يمثل خطوة حيوية نحو

تحقيق هذا الهدف الضروري تماما. وإذ نقوم بالتصويت في القاعة، نفكر في الناس الذين عانوا معاناة شديدة على أيدي تنظيم داعش – الأبرياء الذين اجتيح وطنهم؛ الملايين الذين أجبروا على الفرار؛ وفي المعاناة التي لحقت بأولئك الذين بقوا، كثير منهم قتل أو تعرض للاسترقاق؛ وفي المدنيين الذين لقوا حتفهم في الهجمات الإرهابية في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم؛ والمدن العظيمة التي احتلت وتعرضت للنهب وأخضعت لحكم الإرهاب.

لا يمكن أبدا أن يكون هناك تعويض مناسب للذين أجبروا على تحمل الوحشية الغاشمة لتنظيم داعش، ولن يعود القتلى. لكن هذا القرار يعني أن المجتمع الدولي متحد في إيماننا بأنه ينبغي على الأقل أن تكون هناك مساءلة للذين ارتكبوا هذه الأفعال الخبيثة. ستساعد الأمم المتحدة الآن في جمع الأدلة المتصلة بجرائم تنظيم داعش في العراق والاحتفاظ بها. ويمكنني أن أعلن أن بريطانيا ستقدم مليون جنيه استرليني لإنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة الذي سيقود هذه الجهود، وأود أن أشجع بكل احترام البلدان الأخرى على المساهمة.

سيتسنى تقديم تنظيم داعش إلى العدالة فقط نتيجة لشجاعة القوات المسلحة العراقية التي حررت مدينة تلو الأخرى، بما في ذلك الموصل، وتقدمت بدعم العديد من الدول، بما فيها بلدي، الذي أرسل طائراته الحربية في عمليات ضد الإرهابيين، لفك قبضة داعش على حوالي ثلاثة أرباع الأراضي العراقية التي كان يحتلها. وأينما طرد تنظيم داعش في العراق، فإن العملية المضنية لجمع الأدلة المتصلة بجرائمه يمكن أن تبدأ الآن تحت رعاية الأمم المتحدة. وبصفتي مفوض المملكة المتحدة في اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين، التي أنشئت بعد النزاع في يوغوسلافيا السابقة، يحدوني الأمل في أن تساعد هذه الأدلة الأسر العراقية على معرفة مصير أحبائهم بل والعثور على رفاتهم، لا سيما في المقابر الجماعية المروعة المنتشرة في الأراضي التي احتلتها داعش.

لقد عملت بريطانيا بشكل وثيق مع حكومة العراق من أجل طرح هذا القرار، وسنواصل العمل جنبا إلى جنب مع حكومة العراق ومع شركائنا لتنفيذه، وضمان أن الأمم المتحدة تبذل كل ما في وسعها لدعم الجهود المحلية والدولية لمساءلة داعش. ومن خلال السعي إلى تحقيق العدالة، فإننا نسعى أيضا إلى معالجة الانقسامات الطائفية التي استغلها داعش وأججها.

أصبح دحر داعش ككيان إقليمي قاب قوسين أو أدنى، لكن سقوطه في حد ذاته لن يحقق السلم والاستقرار. ولن يتم تأمين السلام الدائم إلا عندما نكون قد ساعدنا العراق في التغلب على الانقسام الطائفي وتحقيق الوحدة الوطنية التي يستحقها شعبه. العدالة شرط أساسي لبلوغ ذلك الهدف، لأن العدالة هي التي تؤدي إلى المصالحة، والمصالحة هي السبيل الوحيد لحماية مجتمع – أي مجتمع – في مواجهة المتطرفين الذين قد يزرعون الكراهية والانقسام.

ولهذا السبب يجب أن نساعد العراق على تعزيز نظام العدالة لديه بغية التأكد من تقديم جميع أولئك الذين ارتكبوا الفظائع في النزاع إلى العدالة. وفي الوقت نفسه، نعرف أن تقديم تنظيم داعش إلى العدالة سوف يستغرق وقتا ويتطلب الصبر والعزيمة منا جميعا. لكننا مدينون بالمضي قدما لأولئك الذين عانوا، مهما كان الطريق طويلا، وتذكر أن الكثير من الجناة، جرت مقاضاتهم بعد فترة طويلة من ارتكاب جرائمهم، كما يذكر أولئك في سريبرينيتسا.

وأود أن أختتم بتذكير المجلس بعبارة قديمة – عملية إنجاز العدالة بطيئة لكنها تنجز. وقد بدأت العملية اليوم. وأود أن أشكر صديقي وزير خارجية العراق وحكومته على عملنا معا في اتخاذ القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). فلنجعل من عواقب القرار أمرا واقعا، أيضا، ونحقق بعض العدالة للأشخاص الذين عانوا لفترة أطول مما ينبغي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا إلى أخذ الكلمة.

السيد ألفانو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إن تصويت اليوم في مجلس الأمن خطوة بالغة الأهمية نحو محاسبة تنظيم داعش عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. اللاإنسانية كانت جوهر الجرائم المروعة التي ارتكبها تنظيم داعش في أيديولوجية الوحشية. مرات قليلة على مر التاريخ هي التي شهدنا فيها هذه الأعمال المنهجية المتعمدة من القتل والاختطاف والتفجيرات الانتحارية والعنف الجنسي والاسترقاق والاضطهاد للأقليات الدينية وتدمير التراث الثقافي. وإنني أحيي شجاعة الشعب العراقي، الذي قدم تضحية هائلة في الحرب على الإرهاب. وأود أيضا أن أثني على التزام السلطات العراقية باحترام سيادة القانون.

في بلاد ما بين النهرين منح العالم أول قوانين مكتوبة – قوانين حامورابي. وكما قال الملك حامورابي، فإنها كانت تهدف ”لتدمير الأشرار ومرتكبي الخبائث حتى لا يؤذي القوي الضعيف“. غير أنه لا أحد اليوم يسعى إلى تطبيق العين بالعين أو السن بالسن، كما كان الحال في أيام حامورابي الخالية. لقد صوتنا مؤيدين للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) للمساعدة في تحقيق شيء أصعب – القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب بموجب القانون وحده. تلك هي المساءلة. وفي الوقت نفسه، تعني المساءلة نبذ الإغراء بالثأر والانتقام – على سبيل المثال، خطر العقاب الجماعي خارج نطاق القانون لأسر كاملة ارتبطت بداعش. هذا لن يساعد قضيتنا المتمثلة في احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

لقد صوتنا تأيدا للقرار لدعم الشركاء العراقيين في التحقيق في الجرائم الفظيعة المرتكبة وفي ضمان إنفاذ القانون وتنفيذ جزاءات على نحو عاجل على الانتهاكات. في الواقع، فإن الخوف من الاعتقال يكون في كثير من الأحيان رادعا أقوى من العقوبة نفسها. ولذلك، فإننا نقف مع العراق في القول لأي شخص انضم أو سينضم لقضية الإرهاب إنه سيتم تحديده وإنه ستكون هناك عواقب وخيمة لأفعاله. كما أننا نقف مع الضحايا وأسرهم الذين عانوا من آلام كبيرة والذين لا يزالون يواجهون أزمة إنسانية هائلة بسبب تنظيم داعش.

ولكل هذه الأسباب، فإن إيطاليا ستبذل كل ما في وسعها لضمان نجاح فريق التحقيقات الجديد ومبعوثه الخاص. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن إيطاليا شريك وثيق للعراق في التحالف العالمي لمكافحة داعش. لقد ساعدنا في تدريب ٣٠ ألف من العسكريين وأفراد الشرطة العراقيين. وقد تدرب ضباط الشرطة في التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب لضمان الأمن والنظام العام وبسط سيادة القانون.

إننا ندخل مرحلة جديدة من التعاون مع العراق. إننا ننتصر في الحرب على الإرهاب بالوسائل العسكرية، ولكن الإرهاب قد خلف الدمار والكراهية. ولا يمكننا أن نحقق السلام بدون الالتزام الطويل الأجل بتحقيق الاستقرار والحوار السياسي الشامل والمصالحة والمساءلة في نظر القانون. ولذلك، أعتقد أن قرار اليوم هو قرار هام في الاتجاه الصحيح، لأن القانون هو ركيزة مجتمعاتنا. أي شخص يخضع بشرا آخرين لأفعال أقل إنسانية يهين الجنس البشري كله وينشر انعدام الأمن في نظامنا الدولي، القائم على مبدأ أن احترام القانون هو الحافظ لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن وزيرة خارجية السويد إلى أخذ الكلمة.

السيدة فالستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): إن كابوس داعش يوشك على الانتهاء لملايين العراقيين الذين تضرروا. إن الانتصار على تنظيم داعش جاء نتيجة لالتزام وقدرة الحكومة العراقية والشعب العراقي. وإنني أشيد بهم وبقوات الأمن العراقية على ما أظهوره من عزم. ولكن بصورة ما فإن الانتصار على تنظيم داعش – كما سمعنا بالفعل – ليس سوى بداية لطريق طويل أمامنا. لا بد أن يبدأ الآن العمل الشاق

المتمثل في تضميد جراح الناجين، وكذلك تضميد آثار الندوب في نسيج المجتمع العراقي.

ترحب السويد بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) الذي اعتمد اليوم، وهو خطوة أولى هامة نحو محاسبة المسؤولين عن الفظائع التي يرتكبها تنظيم داعش. نحن نرحب بدور الدعوة على الصعيد العالمي المنشأ بموجب هذا القرار والذي يؤديه المستشار الخاص، فضلا عن حقيقة أن الدول الأعضاء الأخرى يمكنها أن تطلب مساعدة الفريق بموافقة مجلس الأمن.

يشكل قرار اليوم هو أيضا مثالا على الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات لدعم المساءلة. وهذا أمر مشجع لأن النهوض بالعدالة الدولية في المجلس كان صعبا حتى الآن، خصوصا فيما يتعلق بسورية. والمساءلة أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف المجلس المتمثلة في المصالحة والحفاظ على السلام. أو أن أتناول ثلاث نقاط موجزة تتعلق بالقرار الذي اتخذناه للتو وبتنفيذه.

أولا، لقد أظهر تنظيم داعش قسوة غير عادية تجاه الرجال والنساء والأطفال. أود اليوم أن أذكر المجلس بأن النساء والأطفال قد استخدموا كدروع بشرية، وأعدموا علنا، واختطفوا، واسترُقُّوا، وتعرضوا للاغتصاب، وبيعوا مثل الماشية، وجرى استغلالهم كمفجرين انتحاريين. لقد استمعنا إلى قصص مفجعة من الأيزيديين، وكذلك من أشخاص من جماعات دينية أخرى، تشهد على هذه الأعمال الوحشية. نود أن نعرب عن احترامنا للناجية الشجاعة من تلك الأعمال، السيدة نادية مراد، الموجود معنا اليوم.

إن الإجراء الذي اتخذه المجلس اليوم يمثل انتصارا للنساء الناجيات من تنظيم داعش واللواتي رفعن صوتهن بشجاعة للمطالبة بالعدالة. أنني أشيد بشجاعتهن. يجب علينا الآن أن نكفل تزويد فريق التحقيق بالخبرات والموارد اللازمة لجمع الأدلة في الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني.

ثانيا، لقد كانت السويد من بين أوائل البلدان التي قامت بمقاضاة المشتبه في ارتكابهم جرائم الحرب المزعومة في العراق وسورية.

ختاما، نحث السلطات العراقية على وضع تشريعات وطنية تكفل تقديم جميع مرتكبي الجرائم الدولية للمحاكمة في العراق. يجب أن تحظى جميع جرائم الحرب المشتبه بارتكابها، بالإجراءات القانونية الواجبة، وأن يتم التحقيق فيها بطريقة نزيهة وعادلة. وهذا الأمر ضروري للحفاظ على سيادة القانون، وله أهمية الحاسمة بالنسبة لعملية المصالحة. تتوقع السويد، التي تعارض تماماً عقوبة الإعدام، ألا يسهم فريق التحقيق في المحاكمات التي قد تفضي إلى عقوبة الإعدام، تماشيا مع معايير الأمم المتحدة. نرحب بالعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة لدعم الجهود التي تبذلها السلطات العراقية من أجل إصلاح قطاع العدالة لديها، وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وبعد الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش ونهاية حكمه الغاشم، يتعين على الحكومة العراقية والشعب العراقي أن يوجهوا اهتمامهم صوب تحقيق المصالحة وبناء الدولة العراقية التي تمثل جميع العراقيين. وسوف يتطلب ذلك الشجاعة السياسية والتعاون. ويمكنهم الاعتماد على السويد كشريك ملتزم في المرحلة الحاسمة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن وزير خارجية كازاخستان إلى أخذ الكلمة.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص الامتنان لحكومتي العراق والمملكة المتحدة على ما أبديتاه من التزام أكيد، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ القرار التاريخي ٢٣٧٩ (٢٠١٧) بالإجماع. كما أن القرار يشير إلى التزامنا الصادق بالجهود الدولية المبذولة لمكافحة آفة الإرهاب الشائعة التي تواجه المجتمع الدولي بأسره. لقد تلقت كازاخستان والمنطقة برمتها نبأ تحرير الموصل، آخر معقل لتنظيم

داعش في العراق، على أيدي السلطات العراقية وقوات التحالف، بارتياح كبير، وكذلك مع حزن عميق نظرا للثمن الباهظ مقابل انتصار الشعب العراقي الذي يعاني منذ فترة طويلة.

إن اتخاذ قرار اليوم الذي يدعم إطلاق فريق تحقيقات لإخضاع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للمساءلة يمثل معلما هاما في محاكمة الجماعة الإرهابية على جميع الفظائع المرتكبة في أراضي العراق وخارجها. وسيكون الهدف من الأدوات المستخدمة في الجمع والتحليل وحفظ الأدلة الموثوقة تنفيذ مبدأ حتمية محاكمة أفراد تنظيم داعش ومعاقبتهم، أينما وجدوا، عن ارتكاب الجرائم الفظيعة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والإرهاب، والجرائم المرتكبة ضد الأطفال والنساء والمدنيين. كما أننا نحمل الجناة المسؤولية عن تدمير مواقع التراث الثقافي. يحدو وفد بلدي آمال كبيرة في فريق التحقيق الذي سيُنشأ عملا بهذا القرار. ونشارك أعضاء المجلس الآخرين في دعوة جميع الدول المهتمة إلى التعاون مع الفريق.

يتضمن القرار الذي تم اتخاذه العناصر الرئيسية لمساءلة داعش بشكل فعال للمساءلة ومحاكمة الجماعة الإرهابية العابرة للحدود الوطنية. إن شجاعة المجتمع العراقي وتماسكه الضروريين لتحرير الموصل تبعثان على احترامنا للشعب العراقي وثقتنا في أنه سيكون أيضا متحدا في إرساء سيادة القانون في البلد وفي إعمار كل ما تم تدميره. إن التضامن الوطني الثابت والتضحيات التي جادوا بها في سبيل بلدهم. ستعمل أيضا، على مر الزمن، على عودة اللاجئين إلى ديارهم، وتطبيع الحياة، وإعادة تأهيل ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية – الذين من بينهم، وللأسف، العديد من الأسر من هذا الجزء من العالم – وتعزيز التنمية المستدامة. ومن الواضح أن القضاء على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى الإرهاب، هو وحده الذي سوف يمنع عودة الفوضى والمعاناة والخسائر التي لا تُعوض في صفوف السكان المدنيين، وسيعطيهم أملا جديدا في مستقبل أفضل.

إن كازاخستان مقتنعة اقتناعا تاما بأن اتباع نهج شمولي ومنتظم من جانب المجتمع الدولي، ممثلا في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، يمكن أن يكون حلا لظاهرة الإرهاب الدولي المعقدة. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تكفل، طوال فترة تنفيذها، المسؤولية والمساءلة بالنسبة للسلسلة الكاملة من الجماعات الإرهابية، بما في ذلك الجهات المنظمة، والأيديولوجيون، والمقاتلون، وممولوهم وغيرهم من المتواطئين معهم. من المهم جدا بالنسبة لبلدي وبالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى كلها، أن نبدأ العمل اليوم من أجل منع امتداد الأنشطة الإرهابية في المناطق المستقرة حاليا من مجتمعاتنا. إن كازاخستان، التي تؤمن إيمانا عميقا بالعدالة والحرية والكرامة الإنسانية، تنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في سعيها إلى التمسك بقرار اليوم وتنفيذه تنفيذا تاما، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم في هذه الجلسة.

إن فكرة السعي إلى تحقيق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الفظيعة لها بداياتها منذ السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فما من شيء يمكن أن يعوض الأرواح التي أزهقت أو يجمع الأسرة مرة أخرى، إلا من خلال محاسبة الجناة على جرائمهم، وتوفير قدر من العدالة للضحايا وأحبائهم من بعدهم. إننا بإجرائنا هنا اليوم، لا يمكننا استعادة حياة أو كرامة أو براءة ضحايا الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ولكن يمكننا تحقيق العدالة باتخاذ هذه الخطوة هامة نحو مسائلة تنظيم داعش عن العديد من جرائمه الشنيعة. ونأمل أن يعمل ذلك، بمرور الزمن، على بدء عملية تضميد الجراح.

وربما مر وقت طويل للوصول إلى ما وصلنا إليه هنا، ولكن القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) الذي تم اتخاذه اليوم هو معلم هام. وهو

خطوة رئيسية أولى نحو تناول حالات الموت والمعاناة والإصابة في صفوف ضحايا الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. وتشمل الجرائم جرائم الإبادة الجماعية. والضحايا هم من الأيزيديين والمسيحيين والشيعة والمسلمين السنة، وغيرهم الكثير. وعبر التاريخ الطويل لارتكاب البشر الفظائع بحق إخوانهم من البشر، تبرز جرائم تنظيم الدولة الإسلامية، ولا سيما الأضرار الوحشية التي ألحقوها بالفتيات والنساء. لقد تم خطف آلاف النساء والفتيات الأيزيديات على يد تنظيم الدولة الإسلامية، ثم تم بيعهن وشرائهن مثل الحيوانات. لقد التقيت ببعض هؤلاء النسوة. ومن المعروف أن ضحايا الاغتصاب والاسترقاق الجنسي يترددون في الكلام بشكل علني، ولكن بفضل ما نقوم به هنا اليوم، سيظل العالم يستمع إلى معاناتهم.

إن فريق التحقيق الذي تم إنشاؤه بموجب قرار اليوم هو جزء من نهج شامل لمحاسبة تنظيم داعش عن فظائعه المرتكبة ضد الشعب العراقي.

وبالتعاون مع العراق والشركاء الآخرين، فإننا سنفضح دناءة تنظيم الدولة الإسلامية وسنعد سجلا لا غنى عنه يبين نطاق وحجم جرائمه. وبينما يلوح الانتصار على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق في الأفق، فإن ذلك السجل سيؤدي دورا هاما فيما يحاول العراقيون التصالح مع هذه الفترة المؤلمة في الحياة الوطنية. وسيوفر الفريق المساعدة في تحديد الضحايا وفي ضمان تقديم الجناة إلى العدالة التي يستحقونها تماما، مع إتاحة الفرصة للضحايا لإسماع دعواهم. ومن خلال ذلك، نأمل ونبتهل إلى الله أن يتمكن أبناء الشعب العراقي من الشروع في عملية العودة إلى حياتهم اليومية الطبيعية السلمية.

لقد تشرفت الولايات المتحدة بالعمل جنبا إلى جنب مع شركائها العراقيين والبريطانيين على مدى العام المنقضي لجعل القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) حقيقة واقعة. ونحن نشكرهم على تفانيهم في إنجاز هذا العمل. وبينما يتعلق القرار المتخذ اليوم تحديدا بالتهديدات عبر الوطنية التي يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية، فإننا نؤيد تحقيق المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعن الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان. وقبل كل شيء، نشكر الحكومة العراقية ورئيس الوزراء العبادي على اتخاذ خطوة أولى هامة نحو إظهار أن العدالة لا يمكن أبدا أن تكون بعيدة المنال وأن صوت جميع الضحايا مسموع وأنه لا يوجد جناة فوق القانون.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعتقد اعتقادا راسخا أن جرائم الإرهابيين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) ينبغي ألا تفلت من العقاب، بغض النظر عن مكان ارتكابها. ونرحب بالنجاحات التي حققتها القوات المسلحة العراقية في حربها ضد التنظيم وفي استعادة سيادة البلد. ونحن على استعداد لمواصلة دعم الجهود التي تبذلها القيادة العراقية على الجبهتين السياسية والعملياتية على السواء.

ولا بد من القضاء على التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية حيثما عاث إرهابيو التنظيم فسادا ويجب أن نكون جبهة متحدة في القيام بذلك. والقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الذي اتخذناه للتو، يشير إلى الطابع العالمي لهذا التهديد وإلى وحدة أعضاء مجلس الأمن في مكافحته. ولكن جهودنا لن تنجح إلا على أساس متين من القانون الدولي لا يتجاهل سيادة الدول التي كانت ضحية للهجمات الإرهابية، بل يقوم على التعاون معها. وعملية القوات الجوية الروسية في سورية تقوم على أساس هذه المبادئ، وهو عامل أساسي في فعاليتها. ونود أن نؤكد مرة أخرى أهمية تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول في الجهود الرامية إلى تدمير تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة والجماعات الإرهابية المرتبطة بهما، دون أي مظهر من مظاهر ازدواجية المعايير، بما في ذلك في تنفيذ العدالة.

وقرار اليوم، حسبما نفهمه، والذي ينص على إنشاء فريق لجمع الأدلة على الجرائم التي ارتكبها إرهابيو التنظيم في العراق

وحفظها وتخزينها، قد نوقش بالتفصيل مع سلطات البلد، ونحن نثني على هذا النهج. ومن المؤسف أن الحال ليس كذلك دائما، وهو ما حدث، على سبيل المثال، عندما لم ينظر المبادرون بتقديم قرار غير شرعي للجمعية العامة بشأن هيكل مماثل في سورية حتى في ضرورة التشاور مع دمشق. ونحث مرة أخرى الأمين العام والدول الأعضاء على الامتناع عن دعم ما تُسمى بالآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، وهي هيئة تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي ظل الظروف الراهنة، ومن بينها ممارسة ضغط عسكري على تنظيم الدولة الإسلامية، فإن إنشاء آليات وطنية للعدالة الجنائية استنادا إلى المعايير المعترف بها عالميا يشكل أولوية. ويطالبنا القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) بأن نكفل استبعاد أدنى احتمال لأن يتمكن الإرهابيون من تفادي مواجهة العدالة. ومن المهم معاقبة الإرهابيين على جميع جرائمهم، أيا كانت الفئة التي تندرج في إطارها، بما في ذلك أولا وقبل كل شيء أفعال الإرهابيين أنفسهم دون أي إمكانية لإفلاتهم من العقاب وتبعا لخطورة الجريمة. ومع ذلك، فإن المسؤولية الرئيسية عن تقديم الإرهابيين إلى العدالة لا تزال تقع على عاتق حكومات الدول المتضررة من هذه الأعمال الشريرة. ونحن نرى أن قرار اليوم لا يقوض ذلك المبدأ بأية صورة ولا يخلق أي سوابق جديدة. وننظر إليه في سياق القانون الجنائي وليس القانون الدولي الإنساني. ونرحب باعتزام حكومة العراق تعزيز نظامها الوطني للعدالة الجنائية ونأمل أن يسهم الفريق الذي أنشأه المجلس في هذا المسعى، فيما يقوم بعمله بنزاهة وشفافية ومع الامتثال الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

السيد لوموان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الإثيوبية على إتاحة هذه الفرصة لمجلس الأمن ليؤكد من جديد تصميمه على مكافحة الإرهاب ودعم شعب وسلطات العراق في طريقهما نحو تحقيق السلام والاستقرار والوحدة. وأود أن أرحب بوزير خارجية العراق، الموجود معنا هنا في هذا الصباح.

في يوم الثلاثاء، في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/72/PV.4) أثار الرئيس إيمانويل ماكرون موضوع واجبنا في أن نتكلم بالنيابة عن أولئك الذين لا يُسمع صوتهم والذين يطوي النسيان صوتهم. وعلى سبيل المثال، سمعنا جميعا صوت نادية مراد، تلك الضحية الأيزيدية التي تسعى إلى إقامة العدل من خلال إنشاء آلية تحقيق، وأود أن أشكر أولئك الذين كفلوا سماعنا لصوتها في الجمعية العامة (انظر A/71/PV.3).

والقضاء على تنظيم داعش وتحقيق الاستقرار في العراق هما من الأولويات الرئيسية بالنسبة لفرنسا، التي ستواصل تقديم الدعم لإعادة بناء العراق بهدف تحقيق السلام الدائم الذي يمكن أن يحقق المصالحة بين جميع عناصر المجتمع العراقي، وهو ما تعهد به السيد جان – إيف لودريان، وزير خارجية فرنسا، في بغداد. واتخاذ المجلس بالإجماع اليوم للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الذي اقترحته المملكة المتحدة استجابة لطلب من رئيس الوزراء العراقي، سيمكن الأمم المتحدة من دعم السلطات العراقية في جمع الأدلة على الجرائم الخطيرة التي يرتكبها تنظيم داعش من خلال إيفاد فريق تحقيق. إن هذه الجرائم لا يمكن التغاضي عنها ولا يمكن محوها، ويجب ألا تُمحى الأدلة على ارتكابها بمرور الوقت. ويجب ألا تمر بلا عقاب. ونحن مدينون بذلك للعدد الكبير جدا من ضحايا هذه المنظمة الإرهابية في العراق.

ونحن نرحب بالقرار المتخذ اليوم، والذي يمثل إسهاما ملموسا في إقامة العدل من جانب مجلس الأمن. وهو خطوة أولى أساسية ومؤشر على أنه يجري توطيد سيادة القانون في العراق، بدعم فرنسي كامل. وفي هذا الصدد، تؤكد فرنسا مجددا دعمها للحكومة العراقية في مكافحة الإفلات من العقاب على

أي جريمة، أيا كان مرتكبها وذلك في إطار مؤسسات قضائية مستقلة ومحايدة مع توفير جميع الضمانات الإجرائية اللازمة لحقوق الإنسان.

ويدرك المجلس التزام فرنسا باحترام حقوق الإنسان ورفضها غير المشروط لعقوبة الإعدام. وسيكون من الضروري ضمان استخدام الأدلة التي يجمعها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة في إجراءات تتوافق مع هذه الشروط، وفقا لممارسات الأمم المتحدة. وينبغي أن تنعكس هذه الشروط في نطاق اختصاصات فريق التحقيق، الذي نحثه على العمل بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وآليات العدالة الجنائية الدولية ذات الصلة والهيئات القضائية الوطنية المختصة.

إن العدالة وسيادة القانون نتيجة لازمة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في العراق. ولن يكون بالإمكان فتح هذا الفصل الجديد في العراق إلا بالالتزام القوي للجميع بالعمل معا بشأن مسائل الحكم والمصالحة الوطنية بغية ضمان أن يكون هناك متسع للجميع في عراق المستقبل. وهذا أمر مطلوب إذا أردنا أن نلحق الهزيمة الكاملة بتنظيم داعش. وإلى أن تحين تلك اللحظة التي طال انتظارها، فإن تصويت اليوم رمز مفيد وقيم.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المملكة المتحدة على أخذ زمام المبادرة بتقديم قرار اليوم ٢٣٧٩ (٢٠١٧) وعلى الأخذ بعدد من المقترحات، بما في ذلك من وفد بلدي.

بينما يواصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة) فقد السيطرة على أراض، ما زالت هناك تحديات كثيرة يجب على حكومة العراق التصدي لها لضمان استعادة البلد لعافيته في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ويشمل ذلك إعادة بناء الهياكل الأساسية ذات الأهمية الحيوية وإجراء المصالحة الوطنية وتيسير العودة الآمنة والطوعية للمشردين داخليا وكفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الدولي الإنساني.

كما أن محاكمة أولئك الذين جعلوا البلد وأبناء شعبه يعانون من أعمال الإرهاب هي أيضا على رأس قائمة الأولويات.

ولذلك، فإن هذه المبادرة هي مبادرة مرحب بها ومتوقعة للغاية، تعطي العراق الدعم الضروري لمعالجة هذه المسألة بمساعدة أفرقة التحقيق التابعة للأمم المتحدة. وسوف تضع تحت تصرف العراق الآليات الدولية والإقليمية للتعاون القضائي والمساعدة التقنية في مجال التحقيق في جرائم الإرهاب وجمع الأدلة الموثوق بها بسرعة، قبل أن يتمكن الجناة من إخفاء جرائمهم. وسوف تيسّر وترشّد جهود المجتمع الدولي لمساعدة ذلك البلد، مع تعزيز قدرات إنفاذ القانون والهيئات القضائية.

وأود أن أقدم بعض الملاحظات فيما يتعلق بتنفيذ القرار الحالي.

أولا، ينبغي أن يتعاون الفريق تعاونا كاملا مع فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والمنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية، التي يمكن أن تساعد على جمع الأدلة والشهادات عن الجرائم المرتكبة في العراق على يد تنظيم داعش.

ثانيا، إن الأعداد غير المسبوقة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب في صفوف تنظيم داعش، تجعل من تلك الجرائم عابرة للحدود الوطنية. ولذلك، حرصا على الكفاءة عند إلقاء القبض على هؤلاء الإرهابيين ومحاكمتهم، فإننا نشجع الحكومة العراقية على تضافر الجهود مع الدول الأخرى وتبادل الأدلة التي جمعها الفريق من دون أي قيود أو تحفظات.

ثالثا، يجب أن تكون هذه الأدلة مقبولة، ليس فقط لدى المحاكم الوطنية العراقية، بل كذلك لدى محاكم الدول الأخرى بناء على طلبها. ولهذا الغرض، يتعين على الفريق الاضطلاع بعمله، وفقا للمعايير المعترف بها عالميا في مجال جمع الأدلة.

أخيرا وليس آخرا، فإنه يتحتم مساءلة جميع المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد السكان المدنيين، ولا سيما انتهاكات القانون

الدولي الإنساني وتجاوزات حقوق الإنسان، بدون أي شروط مسبقة. إن ضحايا تلك الجرائم لا يستحقون أقل من ذلك. وفي هذا الصدد، ندعو السلطات العراقية إلى التقيد بدقة بالإجراءات القانونية الواجبة والتمسك بحقوق الإنسان، وبخاصة الحق في محاكمة عادلة، إذ لا يمكن أن يكون هناك مكان لعدالة المنتصر.

وفي الختام، تقف أوكرانيا على أهبة الاستعداد لمواصلة الإسهام في تكلفة المساءلة عن الجرائم الإرهابية التي يرتكبها تنظيم داعش.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين باتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧).

إن الحكومة العراقية، بقيادة رئيس الوزراء العبادي، قد أحرزت تقدما كبيرا في النهوض بالإصلاح المؤسسي للحكومة، وتشجيع المصالحة الوطنية، وتخفيف حدة الحالة الإنسانية وتعزيز التنمية الاقتصادية. وتشيد الصين بتلك الجهود. ونأمل أن يتمكن العراق من تحقيق الأمن والاستقرار الوطنيين الحقيقيين، في وقت مبكر، وأن يتمكن الشعب العراقي من عيش حياة سلمية وهادئة.

إن الأعمال الإرهابية في العراق التي يرتكبها تنظيم داعش، تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في العراق، فضلا عن المنطقة والعالم. وتثني الصين على الحكومة العراقية لما تبذله من جهود حثيثة في مكافحة تنظيم داعش، والتقدم الذي أحرزته في مجال مكافحة الإرهاب. وتؤيد الصين العراق في جهوده الرامية إلى تقديم أعضاء تنظيم داعش إلى العدالة، وفقا لقوانينه الداخلية، وتدعم المجتمع الدولي في تقديم المساعدة إلى الحكومة العراقية بناء على طلبها.

ويحدد القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) مبدأ احترام السيادة والسلامة الإقليمية للعراق واستقلاله ووحدته، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ وينشئ فريق تحقيق لمساعدة الحكومة العراقية على جمع الأدلة على الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق؛ ويشدد على أن يقوم فريق التحقيق باحترام سيادة العراق والاجتهاد القضائي لمحاكمه، والاضطلاع بمسؤولياته بشكل صارم وفقا للولاية التي يطلبها العراق، وضرورة موافقة الحكومة العراقية على استخدام الأدلة.

إن الحكومة العراقية تدرك مضمون القرار، وتؤيد الصين ذلك. ويحدونا الأمل في أن ينفذ القرار تنفيذا فعالا وأن يؤدي دورا بناء في تعزيز بناء قدرات الحكومة العراقية لمساءلة المنظمات الإرهابية في العراق.

إن الحالة الدولية لمكافحة الإرهاب تظل خطيرة للغاية. تقوم المنظمات الإرهابية، مثل تنظيمي القاعدة وداعش، بأنشطة إرهابية ونشر الأيديولوجيات المتطرفة، بطرق متعددة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون ودعم جميع الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك العراق، وتوحيد المعايير، واعتماد تدابير فعالة، والتصدي بحزم للمنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن.

وستواصل الصين العمل مع العراق وكل البلدان الأخرى في جهد مشترك يرمي إلى إحراز تقدم جديد في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تود بوليفيا شكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، ووفد المملكة المتحدة، على عمله على التسريع باعتماد القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). كما نقدم تحياتنا إلى وزير خارجية جمهورية العراق، السيد إبراهيم عبد الكريم الجعفري، الذي ينضم إلينا في جلسة اليوم. وأرحب أيضا بالسفيرة نادية مراد، التي تشارك أيضا في هذه الجلسة.

لقد صوتت بوليفيا مؤيدة القرار الذي اتخذ اليوم لأنها تعتقد بأن الكفاح ضد تنظيم داعش، بقيادة الشعب العراقي، لا يستحق الدعم الكامل لمجلس الأمن فحسب، بل أيضا دعم جميع الدول الأعضاء في منظمتنا. ونود أن نعرب عن اعترافنا

بصدق بالشجاعة والتضحية بالذات وبكفاح الشعب العراقي وقوات الأمن بصفة عامة، واستمرارها في ذلك، من أجل القضاء تماما على تنظيم داعش في جمهورية العراق. إنها معركة يقاتلون فيها باسمنا جميعا.

ومن المهم أن يوضع في الاعتبار أن وحشية تنظيم داعش لا تزال تودي بحياة الأبرياء. وهو لا يشكل تهديدا إقليميا فحسب، كما شهدنا في الهجوم الذي شنه في ١٤ أيلول/سبتمبر، وأودى بحياة أكثر من ٨٠ شخصا فقدوا حياتهم في جنوب العراق؛ بل إنه يمثل أيضا خطرا عالميا، كما شهدنا مؤخرا في برشلونة، وأفغانستان، ومصر، والمملكة المتحدة وبلجيكا وفرنسا.

ونعتقد أنه يتعين بلا شك تنفيذ القرار الذي اتخذ للتو، في إطار الاحترام الكامل لسيادة جمهورية العراق واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وبوصف هذا القرار مكملا لجهود المؤسسات الحكومية، بحيث يمكن التحقيق مع مرتكبي الفظائع من تنظيم داعش، والتي تشمل الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

ويحدونا الأمل في أن يسهم عمل فريق التحقيق والأدلة التي يجمعها، في تحقيق العدالة للشعب العراقي ولجميع ضحايا الفظائع التي يرتكبها تنظيم داعش في جميع أنحاء العالم. ونأمل أيضا أن يتيح هذا العمل، محاكمة مرتكبي الاتجار غير المشروع وتدمير التراث الثقافي، مثل الهجوم الذي وقع في ٢١ حزيران/يونيه على جامع النوري الكبير، الذي لا سبيل لتعويض قيمته التاريخية والثقافية، للتراث التاريخي للعراق، والبشرية ككل. ويعتبر شاهدا مؤسفا على وحشية تنظيم داعش.

وتدين بوليفيا، مرة أخرى بأشد العبارات أي عمل إرهابي بوصفه عملا إجراميا لا يمكن تبريره، بغض النظر عن مكان وزمان وهوية من ارتكبه؛ إننا نعيد تأكيد ضرورة قيام جميع الدول بمكافحة هذه الظاهرة بشتى الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وليست المصالحة مرادفة للنسيان ؛ وليست المصالحة مرادفة للإفلات من العقاب ؛ فالمصالحة مرادفة للرضا والحق في معرفة الحقيقة والحق في العدالة والحق في الجبر والحق في عدم تكرار هذه الأعمال أبدا.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود وفد السنغال أن يشكر الرئاسة الإثيوبية على تنظيم هذه الجلسة. ونرحب أيضا بحضور معالي السيد إبراهيم عبد الكريم الجعفري، وزير خارجية العراق، بيننا صباح هذا اليوم.

لقد كانت السنغال أحد مقدمي القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الذي اتخذه مجلس الأمن من فوره بالإجماع من أجل إعادة تأكيد الموقف الذي نتشاطره جميعنا هنا كمجتمع دولي فيما يتعلق بالطابع البغيض للإرهاب والتطرف العنيف، ولا سيما الأفعال وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف باسم داعش، ذلك التنظيم الذي يبدو أنه يمثل الآن تهديدا عالميا أكثر من أي وقت مضى.

وستتمكن الأمم المتحدة، من خلال إنشاء فريق التحقيق الذي يقوده مستشار خاص تنفيذا للولاية التي اعتمدت للتو، من تقديم المساعدة الضرورية إلى السلطات العراقية لجمع الأدلة على أساس أعلى المعايير في هذا الميدان بشأن الأعمال التي اقترفها تنظيم الدولة الإسلامية والتي قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية. وسيساعد هذا على إظهار الحقيقة وتيسير العملية اللازمة لتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة. كما سيفتح الباب أمام احتمالات تسترعي الاهتمام على صعيد التعاون مع الدول الأعضاء في مجال العدالة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالأفعال التي يقترفها تنظيم داعش.

كما إننا نظهر من خلال هذا القرار تضامننا الفعال مع شعب العراق وحكومته اللذين نود أن نكرر لهما خالص التهنئة

على الانتصارات الحاسمة التي حققاها في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. ولا يساورنا أدنى شك في أن السلطات العراقية ستواصل، بفضل الدعم المستمر من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة بغية استئصال إيديولوجية تنظيم الدولة الإسلامية على نحو دائم.

ختاما، أود أن أعرب عن امتناني لوفد المملكة المتحدة على جهوده المستمرة طوال عملية المفاوضات التي مكنتنا، بطبيعة الحال، من التوصل إلى هذه النتيجة، التي تمثل بارقة أمل كبير بالنسبة للضحايا الكثيرين الذين يستحقون تحقيق العدالة.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) ويسرها أنها شاركت في تقديمه. وأود أن أعرب عن امتناني للمملكة المتحدة على أخذها زمام المبادرة في صياغة هذا القرار الهام.

نؤيد إنشاء القرار لفريق تحقيق لمساعدة العراق في جمع الأدلة على الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بما فيها تلك التي قد تشكل جرائم حرب وجرائم مرتكبة ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية. إن جمع الأدلة والحفاظ عليها أمر لا غنى عنه في سبيل تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة في المستقبل.

ويحدونا أمل قوي في أن يساعد الفريق العراق، من خلال إجراء تحقيق محايد ومستقل، في منع التطرف العنيف وفي الترويج للمصالحة الوطنية في أوساط الشعب.

وستواصل اليابان الوقوف إلى جانب الشعب العراقي في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نشيد بحضور عدد من وزراء الخارجية ونواب الوزراء في هذه القاعة. كما نقدم تحايانا إلى السيدة نادية مراد، التي نشيد بها إشادة حارة على عزتها وشجاعتها. ونشكر المملكة المتحدة والعراق على قيادتهما في التفاوض بشأن القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الذي اتخذناه للتو بالإجماع.

صوتت أوروغواي مؤيدة القرار وشاركت في تقديمه لأنها تعتبره مبادرة هامة، تسعى إلى تقديم أعضاء تنظيم داعش الإرهابي المسؤولين عن أبشع الجرائم إلى العدالة.

إن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية لا يمكن أن تفلت من العقاب تحت أي ظرف من الظروف، حيثما ارتُكبت هذه الأفعال. والجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش لا يمكن ولا ينبغي أن تكون استثناء من هذه القاعدة. وينبغي معاقبتهم على أعمالهم بكل قوة القانون.

إن احترام حقوق الإنسان والعدالة مفهومان مترابطان بصورة وثيقة. وضمان العدالة للضحايا وأسرهم وحماية جميع أفراد المجتمع، من دون تمييز على أساس عرقي أو ديني أو جنساني، هو من واجب الدول. ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديباجته أن أساس الحرية والعدل والسلام في العالم هو الاعتراف بالكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية غير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية.

ويمكن لتقديم المثال أن يكون عاملا هاما كذلك. فبالإضافة إلى الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية لمكافحة داعش عسكريا، ستسهم محاكمة قادة التنظيم وأعضائه المسؤولين عن ارتكاب جرائم في فضح صورة الجماعة والكشف عن الطابع البشع لأعمالها أمام الرأي العام، بما لذلك من آثار إيجابية تتمثل في ثني أي شخص قد ينجذب، في حالة عدم القيام بذلك، إلى هذا التنظيم.

ولذلك السبب، نعتقد أن طلب المساعدة الدولية الذي قدمته الحكومة العراقية، بهدف جمع الأدلة والحفاظ عليها للتمكين من محاكمة أعضاء داعش الذين ارتكبوا تلك الجرائم على أراضيها، يستحق دعم واهتمام المجلس والأمم المتحدة ككل.

ونحن على ثقة بأنه سجري تقديم دعم مماثل عندما يحين وقت المساءلة، لأن ذلك الوقت سيحين فيما يتصل بالجرائم المرتكبة في سورية والصومال واليمن، وللأسف، في العديد من الأماكن الأخرى.

وترى أوروغواي أن القضاء على التمييز والعنف الجنسي ضد المرأة في جميع المجالات أمر أساسي. والاستخدام الواسع النطاق والمنهجي للعنف الجنسي ضد الفتيات والنساء كسلاح من أسلحة الحرب، واستخدامه من قبل الإرهابيين كأسلوب للترويع، يستحق أشد أنواع الإدانة من جانب من المجتمعات كافة من دون تمييز من أي نوع. ويجب أن تكون تلك الإدانة فعالة وأن تُترجم إلى عمل. ونعتقد أنه من المهم جدا أن يضم فريق التحقيق خبيرا واحدا على الأقل في الشؤون الجنسانية والعنف الجنسي وحماية الأطفال.

أخيرا، نود أن نذكر في هذا الوقت أهمية التعاون القانوني الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، على النحو الوارد في القرار ٢٣٢٢ (٢٠١٦) الذي يؤكد في ديباجته أهمية تعزيز التعاون الدولي من قبل المحققين وأعضاء النيابة العامة والقضاة لمنع الأعمال الإرهابية والتحقيق فيها وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

السيد محمود (مصر): أود في البداية أن أوجه التهنئة لإثيوبيا على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر الجاري. والشكر موصول إلى بريطانيا على مبادرتها وجهودها طوال الأشهر الماضية، والتي أسفرت عن القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) الذي اتخذناه للتو. والتهنئة كذلك إلى العراق الشقيق لإسهامه في هذه الخطوة الهامة في سبيل محاسبة تنظيم داعش على جرائمه التي ارتكبها في العراق.

إن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش، سواء في العراق أو في غيره من الأماكن التي يتواجد فيها، غير مسبوقة في مدى إجرامها، ولم تفرق بين طفل أو امرأة أو شيخ. وبالتالي، فإن المحاسبة على تلك هي أمر حتمي، سواء لأخذ حقوق الضحايا الأبرياء أو لتحقيق الردع اللازم. ويتعين عند إجراء المحاسبة عدم الاقتصار على محاسبة الفاعل المباشر على أي من تلك الجرائم. بل يتعين كذلك محاسبة المحرض والممول ومن يوفر السلاح والملاذ الآمن وكل من سهل ارتكاب كل تلك الجرائم الفظيعة.

ونؤكد في ذلك الصدد على أن محاسبة المسؤولين على الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق، هي أحد أهم أركان جهود مكافحة الإرهاب في هذا البلد الشقيق، وهي أمر ضروري في إطار التوجه الشامل لمكافحة الإرهاب على المستوى العالمي.

يتضمن قرار اليوم ٢٣٧٩ (٢٠١٧) عددا من الأحكام المتعلقة بإنشاء الفريق الذي سيتولى جمع الأدلة ذات الصلة بالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش والمساعدة في التحقيقات ذات الصلة. وقد حرص وفد مصر منذ أن أُحيط علما بهذا الموضوع، قبل أكثر من عام، وكذلك خلال المشاورات حول مشروع القرار، على ضرورة احترام سيادة العراق واستقلال نظامه القضائي، وعلى التأكد من موافقة العراق على كافة ما يتضمنه القرار من أحكام وتفصيلات. إضافة إلى ذلك، حرص وفد مصر على التأكد من ضرورة الحصول على موافقة أي دولة أخرى بخلاف العراق قبل شروع الفريق الجديد في اتخاذ أي خطوة أو إجراء تحقيقات تتعلق بمواطنين ينتمون إلى تلك الدولة الأخرى.

هذا وأود التأكيد على أن محاسبة داعش في العراق تعتبر خطوة هامة نحو تحقيق المصالحة المجتمعية بين كافة أطياف الشعب العراقي، الأمر الذي سوف يحول بلا شك دون ظهور داعش مجددا أو غيرها من التنظيمات الإرهابية الأخرى. إضافة إلى ذلك، أؤكد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالمضي قدما بجدية في جهود إعادة إعمار المناطق المحررة من تنظيم داعش وبناء قدرات العراق الشقيق، خاصة قدراته القضائية في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب بصفة عامة، أخذا في الاعتبار بطبيعة الحال ضرورة مراعاة مبدأ الملكية الوطنية.

وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن الرئاسة المصرية للجنة مكافحة الإرهاب قد أولت اهتماما خاصا لوجوب بناء قدرات العراق في مجال مكافحة الإرهاب ومحاسبة المسؤولين على الجرائم التي ارتُكبت في العراق، وذلك عن طريق عقد اللجنة لعدد من الاجتماعات في نيويورك مع المانحين للعراق الشقيق وقيام المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بإجراء عدد من الزيارات الميدانية إلى بغداد بهدف دعم قدرات العراق في مجالات مكافحة الإرهاب.

إن القرار الذي اتخذه المجلس اليوم يتضمن رسالة هامة، رسالة إلى الإرهاب بأن المجتمع الدولي موحد وعازم على القضاء عليه، ورسالة إلى المجتمع الدولي بضرورة وقف أي شكل من أشكال دعم الإرهاب. إن اتخاذ مجلس الأمن لقرار حول محاسبة داعش على جرائمها أمر هام، إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو توفر الإرادة السياسية لدى الدول لتنفيذ ذلك القرار وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. ويستلزم ذلك متابعة حثيثة من مجلس الأمن ومحاسبة للدول التي لا تلتزم بالتنفيذ الكامل وتلك التي تستمر في دعمها للإرهاب وإيواء الإرهابيين.

وأؤكد في الختام، في ذلك السياق، على أن مصر ستحافظ دوما على التزامها بأن تكون في طليعة جهود المجتمع الدولي لدحر الإرهاب. وسوف ستتخذ كل ما يتسنى لها من تدابير في ضوء ما يقضي به القانون الدولي لمكافحة الإرهاب والتصدي للدول الداعمة له.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي وزير الشؤون الخارجية في إثيوبيا.

إننا نرحب باتخاذ القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، بشأن ضمان مساءلة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش على جرائمهم في العراق، بما فيها تلك التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية. ونود أن نشكر القائم على الصياغة، المملكة المتحدة، على كل ما بذلته من جهود بشأن هذا النص.

إن اتخاذ هذا القرار اليوم هو في الواقع استجابة مناسبة للطلب الذي تقدمت به الحكومة العراقية للحصول على مساعدة المجتمع الدولي بغية ضمان مساءلة أعضاء تنظيم داعش على الجرائم التي ارتكبوها. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير لحكومة العراق على كل ما بذلته من جهود في هذا الصدد. وحضور وزير خارجية العراق اليوم يدل على الأهمية التي توليها حكومته لهذه المسألة.

ومما لا شك فيه أن تنظيم داعش لا يزال يمثل تهديدا عالميا للسلام والأمن الدوليين، وذلك لا يتطلب شروحا طويلة. فهو أمر بديهي. وبارتكاب تنظيم داعش لأعمال تنطوي على القتل والاختطاف وأخذ الرهائن والتفجيرات الانتحارية وتدمير التراث الثقافي، يكون قد ارتكب جرائم خطيرة جدا قد ترقى إلى مرتبة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية. ولن ننسى أبدا فقدان مواطنينا الإثيوبيين الذين ذبحوا بلا رحمة بأيدي تنظيم داعش في ليبيا، ولذلك السبب أيدنا هذا القرار، الذي يرمي إلى عقد مساءلة أعضاء تنظيم داعش عن الجرائم المرتكبة في العراق. وهذا القرار بالغ الأهمية فعلا ليس من حيث دوره في معالجة محنة الضحايا وإحقاق العدالة فحسب، بل أيضا لأنه يساعد إلى حد كبير في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. إن جمع الأدلة المتعلقة بالجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة داعش والاحتفاظ بها على النحو المناسب يكتسي في الواقع أهمية حاسمة في كفالة المساءلة.

وفي ذلك الصدد، نؤيد إنشاء فريق تحقيقات، برئاسة مستشارة خاص، لدعم الجهود العراقية من خلال جمع الأدلة والاحتفاظ بها على الأفعال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي يرتكبها تنظيم داعش في العراق. وبالتالي، نعتقد أنه ينبغي القيام بذلك

في إطار الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة في إقليمه. وفي ضوء خطورة الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش وحجم التحديات التي يواجهها البلد، فإن العراق يحتاج إلى الدعم التقني المناسب ولبناء القدرات. ونحن نفهم أن القرار يشجع، في ذلك السياق،الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على تقديم المساعدة القانونية المناسبة وخدمات بناء القدرات إلى حكومة العراق من أجل تعزيز محاكمها ونظامها القضائي.

لذلك، اسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن دعمنا الكامل للجهود الرامية إلى كفالة مساءلة أفراد تنظيم داعش على جميع الجرائم التي ارتكبوها ليس في العراق فحسب، بل أيضا في أجزاء أخرى من العالم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أدعو الآن وزير الشؤون الخارجية في العراق إلى أخذ الكلمة.

السيد الجعفري (العراق): السيِّد الرئيس، أودّ بدايةً أن أتقدَّم بالتهنئة لجمهوريَّة أثيوبيا لتوليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، والإعراب عن الشكر لما تبذله من جُهُود في تنظيم عمله، كما أخصّ بالشكر جمهوريَّة مصر العربيَّة لجُهُودها المبذولة في رئاستها للمجلس في الشهر المنصرم.

لقد سبق أن اجتمعنا في مقرِّ الأمم المتحدة في السنة الماضية في ١٩ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٦، في حدث رفيع المُستوى ضمَّ كلاً من العراق والمملكة المتحدة وبلجيكا (انظر S/PV.7775)، وعبَّرنا آنذاك عن وحدة المُجتمَع الدوليِّ في إدانة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها عصابات داعش الإرهابيَّة في العراق، ومحاكمة مُرتكبيها. إن هذا القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) التاريخي هو ثمرة دراسة ومُشاركة فعالة تمّت بتعاون بنّاء وفهم واضح بين العراق والمملكة المتحدة لوضع أسس قانونية لآلية دوليَّة تحترم سيادة العراق واختصاصه القانوني والقضائي في مجال جمع الأدلة لمحاكمة الإرهابيين عن جرائمهم الكبيرة، التي ارتكبوها في العراق وغيره من دول العالم، في المحاكم الدوليَّة.

تعرفون – أيُّها السيِّدات والسادة – أنَّ القضاء العراقيَّ يعود تأريخه إلى أوَّل مسلة قانونيَّة في العالم عام ١٧٩٢ إلى ١٧٤٢ قبل الميلاد، حيث كتبها حمورابي وكانت أوَّل لائحة قانونيَّة في الجزاء صدرت في العالم. يُثمِّن العراق جُهُود المملكة المتحدة في عملها مع العراق، سواء في بغداد أو نيويورك، طيلة الشُهُور الماضية من أجل صياغة القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) الذي يُلبِّي مشاغل العراق، ونخصّ بالذكر المندوب الدائم وفريقه في البعثة البريطانيَّة في نيويورك، وفريق السفارة البريطانيَّة في بغداد، الذين عملوا بلا كلل وبمهنيَّة عالية مع المندوب الدائم وفريقه في بعثتنا لأجل التوصُّل إلى نصٍّ توافقي ومُتوازن. ويُقدِّر العراق المساهمات القيِّمة التي أبدتها الدول الأعضاء في مجلسكم المُوقر في المُفاوَضات على مُسوَّدة القرار التي أسهمت – بلا شك – في تحسين لغة القرار شكلاً ومضموناً، ونشكر لها تفهُّمها واستجابتها للطلب العراقي بالمُساعَدة الدوليَّة في مجال جمع الأدلة عن جرائم داعش.

تعلمون حجم التضحيات والخسائر البشريَّة والدمار الناتج من الحرب على الإرهاب في العراق، وهذا الدمار الهائل لا يقتصر على العراق فحسب، فأينما حلّت داعش حل معها الدمار والخراب، ولا يجوز أن نفرِّط بما بذلناه معاً في هذه الحرب، ولا يُمكِن التفريط بالتضحيات الغالية التي بذلها شعبنا. إنَّ مرارة التجربة التي خضناها في العراق والعذابات والفظائع التي تعرَّض لها المدنيون، وبالأخصِّ الأقليَّات كالمسيحيِّين والإيزيديِّين والصابئة والتركمان والشبك، واضطهاد النساء والأطفال في المناطق التي كانت خاضعة لداعش، هذه التجربة يجب أن ينظر المُجتمَع الدوليُّ إلى خُطورتها على الإنسانيَّة، ويجب أن نعمل كلَّ ما بوسعنا من أجل أن لا تعود مرَّة أخرى ولا تتكرَّر في أيِّ مكان بالعالم .

إنَّ قرار تجريم داعش ٢٣٧٩ (٢٠١٧) هو انتصار للعدالة الإنسانيَّة وللضحايا، وهو تعبير عن رفض عمليّ لوحشيَّة داعش

وإدانة فعليَّة لسُلُوكها المُتخلف، وإنَّ مُلاحَقة مُجرمي داعش وعدم إفلاتهم من العدالة سيُعطي رسائل رادعة لهؤلاء المُجرمين ومُطمئنة لشُعُوبنا جميعاً. إنَّنا حين دعونا لاتخاذ قرار في مجلس الأمن الدوليِّ بتجريم داعش نُدرك جيداً أنّه سيُشكّل عامل ردع بالغ الأثر ويُوجِّه إنذاراً شديداً لمُموِّلي هذه العصابة وداعميها فكريّاً وماليّاً وإعلاميّاً.

بُنيَ القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) على دعائم أساسية تدور في إطار واضح هو احترام كامل لسيادة العراق واختصاصه القانونيّ والقضائيّ في مجال جمع الأدلة الجنائيَّة عن جرائم داعش عبر الآليَّات الدوليَّة المُتمثِّلة بفريق تحقيقيّ مُشترَك يضمُّ قضاة تحقيق عراقيين وخبراء دوليِّين، وهذه الدعائم تتمثل بما يلي:

أولاً، تقديم المُساعَدة الدوليَّة للعراق في مجال جمع الأدلة وفق معايير دوليَّة وذات قيمة قانونيَّة قويَّة عن جرائم دوليَّة كبيرة لا ينصُّ النظام القانونيّ العقابيّ العراقيّ عليها.

ثانياً، نقل الخبرات الدوليَّة في فريق التحقيق المُشترَك إلى الخبراء والقضاة العراقيِّين الذين هم أعلم بطبيعة النظام القانونيِّ العراقيِّ الواجب تطبيقه في مجال تلك التحقيقات.

ثالثاً، رغبة العراق في مُساعَدة الدول الأخرى التي قد يكون أحد رعاياها من أفراد إرهابيِّي داعش عبر مُشاركة تلك الأدلة معها وفق الاتفاق والإجراءات التي ستنصّ عليها شُرُوط الاختصاص بالاتفاق بين العراق والأمانة العامَّة للأمم المتحدة من أجل ضمان مُساءَلة عالميَّة لعصابات داعش الإرهابيَّة، وبما يُحقِّق ركائز الحملة العالميَّة لجلب داعش إلى العدالة.

رابعاً، إنَّ نجاح تلك الحملة العالميَّة في جلب قادة عصابات داعش إلى العدالة هي مَهمَّة تستلزم تعاوناً جدّيّاً من قِبَل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عبر مُشاركة المعلومات التي بحوزتها عن مُجرمي داعش، ووفق آليَّة مُساعَدة قانونيَّة بين الفريق وتلك الدولة، وهو ما حَرَصَ العراق على النصِّ عليه في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) لإظهار احترام سيادة الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة.

خامساً، إنَّنا ندعو الدول الأعضاء والمنظمات الدوليَّة العالميَّة والإقليميَّة إلى مُساعَدة الفريق في عمله، وتقديم أنواع المُساعَدة كافة التي تقدر عليها لتعزيز النظام القانونيِّ والقضائيِّ العراقيِّ، وبما يُساهِم في الارتقاء بسيادة القانون وعدم الإفلات من العقاب.

سادساً، تأكيد العراق في مُفاوَضات القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) على أنَّ شُرُوط الاختصاص التي تُشكِّل الإطار الخاصَّ لعمل الفريق في العراق يجب أن تكون مقبولة لدى الحكومة العراقية؛ لأنَّ ذلك القبول التامَّ هو مظهر لاحترام السيادة الوطنيَّة، واختصاص القضاء العراقيِّ في الجرائم المُرتكَبة في العراق ضدَّ مُواطِنين عراقيين، وسنعمل مع الأمانة العامّة للأمم المتحدة لضمان أن تكون تلك الشُرُوط مُناسِبة لإنجاز الفريق لعمله بشكل فعّال وفق القرار. ستعمل الحكومة العراقيَّة مع المُستشار الخاصِّ للأمين العامِّ الذي سيترأس الفريق التحقيقيَّ بشكل بنّاء، وبما يُساهِم في تيسير عمله في العراق، ووفق الولاية المُناطة به، وسنُقدِّم له المُساعَدة المطلوبة التي يحتاجها لنجاحه في تنفيذ المَهمَّة المُوكَلة إليه، وبهذا الصدد، تطلب حكومة العراق من المُجتمَع الدوليِّ إبداء أكبر قدر مُمكِن من المساعدة له لإعادة إدماج وتأهيل الناجين من ويلات الإرهاب والعنف المُفرِط ثانية بالمُجتمَع عبر برامج تأهيل وتدريب ليتسنَّى لهم التخلُّص من الآثار المدمّرة والمُعاناة النفسيَّة والجسديَّة التي ألَمَّت بهم.

وأخيراً، أودّ أن أقول لكم إنَّ الانتصار الذي تحقق في العراق هو مُحصِّلة وحدة العراق بكلِّ مُفرَدات شعبه مُسلِمين ومسيحيِّين، وسُنَّة وشيعة، وعرباً وأكراداً وتركماناً وإيزيديين وصابئة، تظهر العراق بوحدة صفٍّ مُنقطِعة النظير وتعبِّر في الوقت نفسه عن وحدة إرادة الدول؛ التحالف الدولي. فكل دول العالم لأوَّل مرَّة تصطف صفاً واحداً لمُواجَهة عدوٍّ مُشترَك وهو داعش. في هذه القاعة، وفي هذا المكان في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤، جلستُ هنا وألقيتُ الخطاب الأوَّل بعد دُخُول

داعش إلى الموصل، وها نحن الآن ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى الآن نكون قد قضينا طريقاً طويلاً صحيحاً عَبَرَ على محطات الدم والتضحيات وتدمير الاقتصاد وتدمير المُدُن، لكنَّ النتيجة ما تغيَّر منها شيء، وتبقى الحقيقة حقيقة ولا تغيِّر من نفسها شيئاً. انتصرت إرادة العراق وإرادة شُعُوبكم جميعاً على العدوِّ المُشترَك وهو داعش. إننا نسعى لتحقيق المُصالحة المُجتمَعيَّة بين السكان المدنيِّين لكي يطمئنَّ المُواطِن، ويعود النازحون والمُهجَّرون إلى بُيُوتهم، وإنَّ المرحلة المقبلة تحتاج إلى تعاون حقيقيّ وجاد حتى نسدَّ الطريق على عودة الإرهاب والتطرُّف لمنع حُصُول تلك الجرائم الإرهابيَّة.

رفُعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.